سارع عمال البناء التابعين للشركة الى هدم البيوت ومسحها ، في نفس الوقت الذي كانت « اللجنة لشؤون القدس » تواصل فيه مباحثاتها في عمان ، باشتراك ممثلين عن ١٢ دولة اسلامية وم٠ت٠ف ٠

وقد كتب مراسل صحيفة عل همشمار، جبريئيل شترن ، في صحيفته الصادرة في ٢٩ـ١٢ـ٧٦ ، يصف عملية التهجير بقوله « ٠٠٠ وقد وصلت حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر بيت الامين على الوقف المغربي، محمد ابراهيم عبد الحق في شارع حباد ، والذي كان يعج بعدد كبير من رجال الشرطة باللباس الرسمي والمدني، وبموظفي الشركة وغيرهم ٠ وردا على سؤال احد الضباط عما ابحث اجبت : اريد ان اتحدث مع الحق ٠ وكان جواب الضابط : هذا غير ممكن ، لانه موجود عندنا » ٠ (عل همشمار ٢٩ـ١٢ـ٧٦) ٠

واضاف جبريئيل شترن : « ٠٠٠ وتبين ان صاحب البيت كان قد اعتقل في الساعة العاشرة صباحا ، ولم يطلق سراحه الا بعد الساعة الخامسة من بعد الظهر ، بعد الانتهاء من عملية التهجير ، ولم يبق في البيت سوى زوجته والاولاد وجدة عجوز ، وبعض ابناء العائلة وجيران ذاهلين وعاجزين عن فعل اي شيء » ٠ (المصدر نفسه) ٠

وحين رفض الصحافي جبريئيل شترن الابتعاد عن المكان حسب اوامر الضابط مخرجا بطاقته الصحفية ، اعتقلته الشرطة، وابعدته بالقوة حيث راح يشاهد « تلك المسرحية الفظيعة من بعيد » (المصدر نفسه) ٠

ويستطرد الصحافي جبريئيل واصفا عملية التهجير « ٠٠٠ وقد صودر الاثاث ونقل الى مخزن الشركة المحاذي مع اثاث المهجرين الاخرين ، عمر المغربي والارملة نعمت المغربي وابنتها عائشة ٠٠٠ اما الحاجات الشخصية التي تحتوي على كتب الاولاد ولعب الاطفال ، وبعض الفواكه والغذاء ، فقد حملتها النساء والاولاد بانفسهم الى الشارع الضيق ، وعندما خيم الظلام ، راحوا يبحثون بها عن ملجأ مؤقت عند اقربائهم في البلدة القديمة » (المصدر نفسه) ٠

وكان عدد من الاسرائيليين التقدميين قد وصلوا الى المكان ، من بينهم البروفيسور عوزي اورنان ودانيال عميت ، حيث اعربوا عن شجبهم « لهذا العمل المتوحش » وعن تضامنهم مع ضحاياه ، كما كان من بين شهود العيان بعض المراقبين الاجانب من منظمات الشؤون الاجتماعية العالمية ، ممن توجهت هذه العائلات اليهم كي يقفوا الى جانبها ضد عملية التهجير ، وبعض السواح الامريكيين الذين مروا بالمكان صدفة ، فتسمروا في مكانهم مصعوقين لهذا المشهد الهمجي ، وحين شرع احدهم بتصوير ما يجري ، امر الضابط المسؤول رجاله « بمصادرة الالة المصورة وكسرها ، وهكذا حصل » (عل همشمار ٢٩ـ١٢ـ٧٦) ٠

وكان مختار حي المغاربة محمد ابراهيم عبد الحق ، قد توجه في عام ١٩٧٦ بطلب الى محكمة العدل العليا ، لاصدار قرار مع وقف التنفيذ ، ضد وزير الاقتصاد ،لتغيير قراره ، الا ان القضاة ي٠ كوهين وشرشفسكي ومريم فورات ، رفضوا النظر في هذا الطلب قبل اسبوع من عملية التهجير فقط ، بحجة انه كان على المشتكي ان « يبكر في شكواه ولا ينام على حقوقه» (عل همشمار ٢٩ـ١٢ـ٧٦) ٠

واضافت المحكمة انه « من المعروف ان تدخل المحكمة في القرار الذي اصدره وزير الاقتصاد في ابريل عام ١٩٦٨ ، حسب قانون الاراضي بالمصادرة لصالح الجمهور، هى محدودة جدا » (المصدر نفسه) ٠

وقد اثارت عملية التهجير هذه موجة من السخط والمظاهرات في القدس الشرقية والضفة الغربية ، لا سيما وانه في الوقت